الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الثانية

الدورة التشريعية الأولى

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 16 سبتمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة المذكورة لتمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول

(2019 / 76)

(طلب فيه استعجال النظر)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 23 / 12 / 2019

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاقية المرابحة.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 22/ 01 / 2020

نائب الرئيس: علـــي الهرماســـي

مقرر اللجنة: فيصـــل دربـــال

المقرر المساعد: هشام العجبوني

المقرر المساعد: مريم اللغماني

نظــر اللجنــة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 27 ديسمبر 2019
جلسة اللجنة: 21 جانفي 2020 **القرار:** الموافقة بأغلبية الحاضرين (07 مع و02 محتفظين) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 22 جانفي 2020 **نائب رئيس اللجنة:** علي الهرماسي **مقرر اللجنة:** فيصل دربال

أوّلا . تقديم المشروع:

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لتمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول.

أهداف الاتفاقية:

تهدف هذه الاتفاقية إلى دعم علاقات التعاون بين بلادنا والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال مساهمة المؤسسة في تمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير.

مبلغ التمويل: 136 مليون دولار أمريكي، قابل للتدوير (كل مبلغ يتم سحبه ثم سداده كاملا يصبح متاحا للاستخدام مرّة أخرى وذلك خلال مدّة الإنجاز).

1) الشروط المالية:

- صيغة التمويل: عقد مرابحة،
- هامش الربح: الليبور + 2,1 %،
- العمولات: رسوم إدارية (0,1 % من مبلغ التمويل) ورسوم فتح الاعتماد المستندي (0,25 % من مبلغ الاعتماد)،
- التسديد: 12 شهرا من تاريخ كل عملية سحب مع أقساط شهرية تبتدأ من الشهر السابع،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

2) مدّة الإنجاز: سنة واحدة من تاريخ أول عملية سحب.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الثلاثاء 21 جانفي 2020 خصصتها للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية المرابحة.

ودار نقاش بيّن من خلاله النواب أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تمثّل جزء من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تمّ إنشاؤها لدفع التجارة وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وهي مؤسسة تعمل على مساعدة الدول الأعضاء للوصول بشكل أفضل للتمويلات التجارية وتوفير الأدوات المناسبة لتنمية السلع الاستراتيجية المرتبطة بالتجارة للرّفع من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

وفي هذا السياق، تعرض النواب إلى تعريف عقود المرابحة والتي تعتبر آلية من آليات التمويل الإسلامي، حيث يتقدم الحريف إلى مؤسسة القرض بطلب توفير سلعة مع وعد مؤسسة القرض بشراء هذه السلعة بثمن معين يتم الاتفاق عليه، وتتولى مؤسسة القرض شراء هذه السلعة وتقسيط ثمن بيعها للحريف وهي نوع من أنواع بيوع الأمانة أي البيع بمثل ثمن الاقتناء مع زيادة ربح معلوم، ويعتبر من شروط عقد المرابحة أن يتم إعلام المقترض بسعر الاقتناء من قبل مؤسسة القرض وكذلك بنسبة هامش الربح.

وفي هذا الإطار، أكد أحد النواب أن هذه الاتفاقية تندرج في إطار تمويل استيراد البترول الخام ومنتجات البترول وهو تمويل ستنتفع به الشركة التونسية لصناعات التكرير موضحا أن هذه الشركة كانت في السابق تموّل ميزانية الدولة إلاّ أنها أصبحت تمرّ بصعوبات مالية إذ تبلغ ديونها قرابة 1600 مليون دينار، موضّحا أنه بمناسبة الزيارة الميدانية التي أجرتها لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة إلى الشركة التونسية لصناعات التكرير، تبيّن عمق الصعوبات التي تمرّ بها هذه الشركة التي أصبحت غير قادرة على خلاص أجور العالمين بها وعاجزة عن التوريد.

كما أفاد أن هذا القرض يعتبر ضروري ليتسنى لهذه الشركة الإيفاء بتعهداتها والحفاظ على ديمومة نشاطها، إلا أنه عبّر عن استياءه من سياسة الأمر الواقع والمنهجية المعتمدة من الحكومة لضمان موافقة السلطة التشريعية موضحا أنه رغم ضرورة هذا القرض وحاجة هذه المؤسسة المتأكدة لهذا التمويل لا يمكن أن يحضى بموافقته ولسياسة التداين المنتهجة من قبل الحكومة مؤكدا على ضرورة تجاوز هذه الحلول التلفيقية والبحث بعمق في الحلول والسياسات الكفيلة والناجعة لمعالجة كل الصعوبات التي تمرّ بها هذه المؤسسة وبقية المؤسسات والمنشآت العمومية.

ورأى نواب آخرون أن الشركة التونسية لصناعات التكرير تمرّ بصعوبات مالية على غرار عديد المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشكو صعوبات مالية ناتجة أساسا عن التأخر في حصولها على مستحقاتها من قبل الدولة مثل الشركة التونسية للكهرباء والغاز. ودعوا إلى ضرورة الاستماع إلى ممثلي هذه المؤسسات والتباحث في الحلول الجذرية للنهوض بها والحفاظ على استمرارية نشاطها ومردودها المالي.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

نائب رئيس اللجنة	**مقرر اللجنة**
علي الهرماسي	فيصل دربال